

## رئيس مجلس الأمة عدّد إنجازات المجلس في جلسة ختام دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الـ 14 ليعود المجلس للانعقاد في أكتوبر المقبل

### الغانم: تراجع ملاحظات ديوان المحاسبة في شأن مكامن الهدر المالي إلى أكثر من النصف والعمل جارٍ على استكمال الباقي وعززنا منظومتنا التشريعية بقوانين تحصّن جبهتنا الداخلية

× بدايتنا التشريعية المقبلة سيكون فيها قانون القضاء متربعا على عرش الأولويات

× أبقينا على خط التعاون مفتوحاً مع الحكومة إدراكاً منا أن التعاون أولى الصيغ لضمان الإنجاز

× تم تقديم 5 استجوابات لـ 4 وزراء وتوجيه 914 سؤالاً تم الرد على 566 منها

× كسرنا شوكة الاحتكار بإقرار قانون الوكالات التجارية

× أبواب المحكمة الدستورية مفتوحة لمن أراد وسنكون أكثر الناس احتراماً لقراراتها



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم متحدثاً (هاني الشمري)

× قانون حرمان المسيء لا يهدف إلى الاستنثار أو الإقصاء لأن الشعب الكويتي قاطبة يعرف من مارسهما

× المجلس لا يرى غضاضة إن استدعى الأمر إصدار تفسير تشريعي لقانون حرمان المسيء يكون له قوة القانون إذا استشعر الحاجة إلى ذلك المشرعون

× أنجزنا كل متطلبات المرحلة بعيداً عن التكسب الشعبي وتم إقرار 34 قانوناً في دور الانعقاد الحالي و63 قانوناً للميزانيات و14 اتفاقية

والأمين، على ثقتهما بنواب الأمة ومقاصدهم، وتأبيدهما لما يصدر من تشريعات عنهم، تمثل ضمير البلاد، وترجم مشاعر العباد. الاخوة الكرام،، قبل الختام. أود ان أتقدم بالشكر والإكبار والتقدير. الى اخواني الزلاء أعضاء مجلس الأمة الذين يمثلون وبحق ضمير الأمة مثمناً لهم جهودهم السخية، ومواقفهم الوطنية، ومنجزاتهم التشريعية.. والشكر الجزيل موصول الى أعضاء الحكومة الرابع للفصل التشريعي الرابع عشر، وأود ان أخص بالشكر سمو رئيس مجلس الوزراء على حسن تعاونه وتعامله مع المجلس طيلة السنوات الثلاث الماضية،

ومؤسساتها، جديراً بالتصدر لتمثيلها، والتحدث باسمها، من لا يعظم حرمتها، ويحرم محرمتها، ومن يسب مقدساتها ويسيء الى ثوابتها، ويطعن في مبادئها وعقائدها، وفي أعز شيء لديها؟ لا جرم ان من كان كذلك جدير بأن يوصد مجلس الأمة دونه الأبواب، وان يحول بينه وبين ان يكون من النواب، أو ان يكون من المشاركين في الانتخاب. وبعد هذا العرض والبيان، فإننا نؤكد على رغبة الأمة في تكريس قانون حرمان المسيئين للذات للمجتمع من الآفات الدخيلة، اما ما دون ذلك من آليات وقوانين ولوائح فهي قابلة للنقاش والبحث والتحصيص. والى أصحاب النيات الحسنة، والمقاصد الطيبة، الحرصين على مصلحة الوطن، من الخاصة والعامة أقول لهم: ان مجلس الأمة كان وما زال مفتوح الأبواب، وبكل حفاوة وترحاب، لكل رأي بناء، يهدف الى التقويم والبناء، بالكلمة الطيبة، والنصيحة الصادقة، ونؤكد لهم انه لا حرمان في هذا القانون ولا إقصاء، ولا انتقام به ولا استفوا، ولا عقوبات أبدية، بل هو وضع للأمور في نصابها، وصيانة للحقوق وأصحابها. ومع ذلك فإن المجلس لا يرى غضاضة ان استدعى الأمر إصدار تفسير تشريعي له قوة القانون، ان استشعر الحاجة إلى ذلك المشرعون، بحيث يكون مقصود القانون واضحاً لا ريب فيه، جليلاً لا ليس خفيته. ومن يرى غير ذلك فإن أبواب المحكمة الدستورية مفتوحة، ذلك الحق الذي أوجده وأقره المجلس الحالي، الذي انتصر لحق المواطن في اللجوء إلى المحكمة الدستورية وذلك بعد عقود من حرمانه من هذا الحق الاصيل، ليكون رقيباً على أداء نوابه اذا ما شعر بخلل أو اعتوار تشريعي، وسنجدوننا ان شاء الله أكثر الناس احتراماً لأحكامها، اما عبارات الشجب والتوبيخ، وأساليب التهديد والوعيد، فإنها لن تجد قبولا، ولن تجدي فتيلاً. ولا يسعني في هذا المقام، إلا ان اتوجه بخالص الشكر والامتنان، الى سمو أمير البلاد حفظه الله ورعا، وسمو ولي عهده



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال خروجه من المجلس أمس بعد فض دور الانعقاد وجانبه ياسر أبل

خطواته من المكابدة. ولعل آخر هذه الحملات والتي لن تكون الأخيرة، تلك التي شنت على مجلس الأمة بسبب إقراره قانون حرمان المسيئين للذات الإلهية، أو الانبياء والرسول، أو الذات الأميرية، من الانتخابات التشريعية.

ان القانون المذكور لا يهدف الى الاستنثار والإقصاء، لأن مبادئها وأسسها، تلك التي لا يختلف عليها اثنان، ولا يجادل فيها من كان عنده مسحة من وطنية أو ايمان. ويبقى السؤال قائماً في الأذهان، وصارخاً باللسان، وصامداً للأذان، ومزئلاً للوجدان: كيف يستجيز مسلم رضي بالله ربا، ويحمد نبيا، وبالإسلام ديناً، وأقدس المقدسات، وأعظم وأجل أقدس القداست؟ أو الذات النبوية، وهي القدوة العظمى، والمثل الأعلى والتشريعات، فإن المجلس لم يسلم من الحملات المتتمة بالخامل والأجاف، الخالية من الموضوعية والإصاف، قد يتأثر بها بعض الفضلاء، ويخوض فيها أخوة أشقاء، وكان قدرنا في الكويت الا يقوم العمل السياسي الا على المكابدة، والا تخلو

الاخوة الكرام.. ليس المقام مقام جرد لما أُنجز من قوانين بقدر ما هو تنكير بالأسس التي ضبطت سير عمل المجلس.. وبالرسائل والغايات التي ألهمتنا التشريع والتعديل وتصويب أدوات الرقابة.. لأننا اخترنا العمل الذي يواكب تطورات المواطن وأولوياته.

السياسة فن الممكن.. وكل ما أتاحته معطيات المرحلة أنجزناه بعيداً عن الشعبية.. قريبا من نضج الشعب الذي منحنا ثقته التي حملتنا مزيداً من المسؤوليات الوطنية في ظروف اقتصادية وأمنية دقيقة تتفاعل محلياً وتأثراً بما يجري حولنا.

الحضور الكريم.. بعد ما سبق ذكره، يسرني أن أستعرض أمامكم حصيلة سريعة ومركزة حول أعمال المجلس وإنجازاته مدعمة بالأرقام.

ففي الجانب التشريعي أنجز المجلس (أربعة وثلاثين) قانوناً، كما أقر المجلس (أربع عشرة) اتفاقية و(ثلاثة وستين) قانوناً للميزانيات والحساب الختامي.

وشهد المجلس نشاطاً لافتاً من خلال عمل لجانه سواء الدائمة (البالغ عددها (أحدى عشرة) لجنة أو المؤقتة البالغ عددها (عشر) لجان، حيث عقدت تلك اللجان المختلفة (ثلاثمائة وثمانين) اجتماعاً بعدد ساعات عمل بلغت أكثر من (سبعمئة) وثمانين ساعة.

لقد مكنا البلدية من أدوات تشريعية تواجه بها تحديات اتساع رقعة مهامها في ظل مشاريع اسكانية معززة بتشريعات مهدت الطريق للانجاز الحكومي.. كان آخرها توقيع عقد البنية التحتية لمدنية المطالع التي تعد أكبر مدينة سكنية في تاريخ الكويت.

وفي الحقل الاعلامي والابداع الفكري.. اثمرت جهود أعضاء مجلس الأمة قانوناً للإعلام الالكتروني استجابة لتحديات فرضتها العوامل الافتراضية على العالم الحقيقي.. واستبقا بتصحيح المسارات قبل استفحال المآلات.

اما قانون حماية الملكية الفكرية فقد تم إقراره ليكون مساهمة بارزة من نواب مجلس الأمة في اشراقه الوجه الحضاري والثقافي لدولة الكويت التي تصون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة صيانة للفعل الابداعي والفكر الخلاق.

ولأن كل النهايات تقضي الى بدايات جديدة.. فإن بدايتنا التشريعية المقبلة في عام رابع بإذن الله سيكون فيها قانون القضاء متربعا على عرش الأولويات النيابية. فالقضاء هو القلعة الحصينة التي تجا إليها كل المجتمعات التي تلجأ اليها الشموخ والكبرياء بالخضوع للقانون نصاً وروحاً.. والعبارة.. بكل النهايات لا بنقص البدايات..

تشريعية طويلة.. ومجلس الأمة في موسمه التشريعي الثالث.. قام بإنجاز اجتماعي بكل تجلياته رحمة بصغارنا.. فقد أولى مجلسنا من هم في مقتبل العمر قانوناً للاحداث بنقله فلسفة التعامل الجاني مع الأحداث من الجزاءات العقابية الى العلاجات الاجتماعية والتربوية.. وهي نقلة نوعية بلا شك تتم عن حس ووعي نياي بفضائل ادوار مساندة بنزعات العقاب.

وتوقيراً لكبارنا.. فقد أقر المجلس قانون الرعاية الاجتماعية للمسنيين الذين منح مزاي تفاضلية بين المسن والمسن المعوز.. مع تشجيع القطاع الخاص ليتحمل ادواراً مساندة لجهود الدولة في رعاية كبارنا وهم بركة اجيالنا المتعاقبة.

وقد كان لذوي الاحتياجات الخاصة نصيب من التشريع الاجتماعي بإقرار مجلسنا.. ثلاثة قوانين هامة.. وهي قانون (بطيئي التعلم) وقانون المعلم (المعاق) وقانون المرتب التقاعدي لذوي الاحتياجات الخاصة او المكفول برعايتهم.. وهي قوانين تتخطى اهدافها مظاهر الاهتمام بهذه الشريحة المهمة الى مساحة التثقل الفعلي بهم كأفراد منتجين ومساهمين في جهود التنمية.

وفي عز الأمتاع من مظاهر الانحسار التجاري.. كسرنا شوكة الاحتكار بقانون الوكالات التجارية رغبة وإصراراً منا على فتح الابواب مشرعة امام كل المواطنين للتنافس التجاري تكريماً لبدا المساواة في الفرص وتحريراً للطاقت الخلاقة للثروة الوطنية.. بالإضافة الى قانون المناقصات الجديد.. الذي مر عليه زمن عتيد دون تحديث يواكب متغيرات الحاضر ومعطيات المستقبل.. ليس انقاصاً مما كان عليه قانون المناقصات ولكن اعترافاً بما لا إليه ضمن منظومة تشريعية اقتصادية تكاملية في غاياتها.. وتتويجا لجهود جبارة ومناقشات مستفيضة في عشر جلسات تشاورية جاء قانون البلدية ليفك اشتباك الصلاحيات ويوضح معالم المسؤوليات لتتقاطع الغايات عند حسن ظن المواطن وثقته في خدمات أقرب مؤسسات الدولة إليه.

سامح عبد الحفيظ - سلطان العبدان بدر السهيل

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم فض دور الانعقاد الرابع للفصل التشريعي الـ 14، وقال في كلمته التي القاها في ختام الجلسة أمس ان المجلس الحالي شهد انجازاً تشريعياً ورقابياً عززنا به منظومتنا التشريعية بمزيد من القوانين والتعديلات التي تحصن جبهتنا الداخلية أكثر، وفيما يلي نص الكلمة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد بن عبدالله النبي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

يقول المولى تعالى في محكم التنزيل: (وقل اعلموا فسرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) الاخوة الكرام، لقد بلغنا اليوم

معاً محطة اخرى على درب الإنجاز التشريعي والرقابي سنة من المنتهى. ففي حصاد موسم تشريعي تتراءى محصلة الاداء النيابي الجماعي.. جنيا تشريعياً ورقابياً في ختام سنة ثالثة مبنية على ما سبقها.. متطلعة الى سنة لاحقة.

ونحن اذ نطوي اليوم صفحة دور الانعقاد الرابع فقد عززنا بحمد الله منظومتنا التشريعية بمزيد من القوانين والتعديلات التي تحصن جبهتنا الداخلية أكثر.. ولم يكن الأمر سهلاً.. فقد كان عهداً مضنياً محفوفاً بالصعوبات التي صقلت ارادة المجلس وحشدت كل طاقته للعمل أكثر..

وحفاظاً على نقطة توازن مؤسسات الدولة أبقينا على خط التعاون مفتوحاً مع الحكومة ادراكاً منا بأن التعاون هو اول الصيغ القادرة على ضمان الانجاز.

مما أسفر عن تراجع ملاحظات ديوان المحاسبة بشأن مكامن الهدر المالي إلى أكثر من النصف.. فيما العمل جارٍ على استكمال الباقي. لمسانمتن تستهويهم صيغ الثناء بالكمال على واجب أتمناه.. لكننا من باب الاحقاق.. نذكركم بما أنجزناه من استحقاق.. نؤكد ان غرسنا التشريعي في حقول الأولويات اثمر جملة قوانين طال انتظارها عهداً امتداد فصول



المجلس يصوت على أحد القرارات



جانب من الجلسة

# صباح الخالد: ننوه بتعاون المجلس مع الحكومة في ترجمة التوجيهات السامية لسمو الأمير لتطبيق الدستور وتحقيق تطورات المواطنين وإصلاح المسار الاقتصادي ومعالجة الاختلالات

✕ **نشيد بدور رجال الإعلام والصحافة في متابعة أعمال المجلس والحكومة بمسؤولية واعية ومهنية وحرفية تؤكد النزاهة والحياد**

✕ **نسعى في دور الانعقاد المقبل إلى التفاهم والعتاء المتواصل لإقرار مزيد من تشريعات الإصلاح لاسيما استكمال الجهود الدؤوبة التي تبذلها الحكومة لتحقيق الغايات المنشودة ومعالجة الاختلالات في مختلف النواحي**



النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد يلقي كلمة الحكومة في ختام دور الانعقاد

لا شك أننا جميعا بحاجة إليها في هذا التوقيت حتى يستعيد الجميع نشاطا يجذب بالضرورة الجهد المتواصل لتحقيق المنشود من الإنجازات فإبني أنتهز هذه الفرصة بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن اخواني وزملائي أعضاء الحكومة لتوجيه الشكر العميق على مشاعر الود والتفاهم والاحترام المتبادل والاخذ بالتقاليد البرلمانية الحقة التي سادت جلسات مجلسكم الموقر خلال دور الانعقاد هذا، ولا يسعنا في هذا الصدد الا ان ننوه بتعاون البناء والتجاوب المشكور لمجلسكم الموقر لترجمة التوجيهات السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ووعاه، بوجوب التعاون والشفافية والعمل بروح الفريق والالتزام بأحكام الدستور لتحقيق الانجازات ومزيد من آمال أهل الكويت جميعا.

الأخ رئيس مجلس الموقر، الاخوة أعضاء المجلس المحترمين، ولا يفوتنا في النهاية الا ان نكر الشكر والتقدير للاخوة رئيس وأعضاء المجلس الموقر ولجانته وأمانته العامة وجميع الخبراء والمستشارين والباحثين

كلمة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك في ختام دور الانعقاد والتي القاها النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد:

تحية طيبة مباركة ودعاء الى الله العلي القدير ان يشملنا جميعا بعنايته وتوفيقه ويثقل منا ومنكم في هذه الايام المباركة صالح الاعمال، وان يحفظ الكويت الغالية وقائد نهضتها حضرة صاحب السمو أمير البلاد سمو ولي عهده الأمين حفظهما الله وراعهما، مع تمنياتنا لسموهما بدوام الصحة والعافية وللكويت الغالية مزيدا من التقدم والازدهار.

لقد حفل دور الانعقاد الحالي لمجلسكم الموقر بتحقيق المزيد والمزيد من الانجازات التشريعية والرقابية التي تركز مسيرتنا الديموقراطية وتؤكد أداء الامانة التي تحملها والالتزام بالوفاء بها على الوجه الذي يرضي الله أولا ويحقق تطورات البناء وطننا الغالي. واذا كان الوقت قد اردنا لقيام بالعملة البرلمانية التي

الاجل المتوسط، من أجل ضمان استدامة واستقرار المالية العامة للدولة، والتقدم بخطى واثقة على طريق إعادة هيكلة اقتصادنا الوطني وضمان مستقبل أجيالنا القادمة.

● كلمة عدنان عبدالصمد: بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين.

الأخ الفاضل/ رئيس مجلس الأمة، الاخوة الزملاء الكرام، يسرني أن اتقدم بما انتهت إليه اللجنة من دراستها لميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2016/2017، حيث اجتمعت اللجنة خلال دور الانعقاد العادي الرابع 84 اجتماعا منها 8 اجتماعات فرعية لمناقشة الميزانيات والحسابات الختامية للجهات الحكومية والتي استغرقت 243 ساعة عمل وبمتوسط 3 ساعات لكل اجتماع.

انجزت اللجنة من خلالها 73 موضوعا، وقدمت لمجلسكم الموقر 41 تقريرا متضمنة 680 توصية، وذلك بعد دراسة مستفيضة لما سجلته التقارير الرقابية من ملاحظات على تنفيذ الميزانيات والحسابات الختامية، فقد ناقشت اللجنة أكثر من 2,200 ملاحظة سجلها ديوان المحاسبة و18 ألف مخالفة سجلها جهاز المراقبين الماليين، بالإضافة إلى 31 تكليفا لديوان المحاسبة.

المزلاء الأفاضل، نتيجة لتكليف مجلسكم الموقر على انتاج اساليب رشيده في المحاسبة، وتبنيه تفعيل ليات رقابية ذكية ومرنة لا تعطل جهة حكومية لديها قصور واضح في اتخاذ الإجراءات التصحيحية لملاحظاتها.

كما ان 7/37 من اجتماعات اللجنة لم يحضرها الاخوة الوزراء ولا ممثلون عنهم رغم تضمين دعوة اللجنة المرسله لهذا الامر. وفي المقابل كان هناك تعاون من عدد الميزانيات في حضور اجتماعات اللجنة وهو ما انعكس نسبيا على تحسن أداء جهاتهم، مما قلل من عدد الميزانيات المفروضة من قبيل اللجنة إلى 8 ميزانيات فقط بعدما كانت في دور الانعقاد السابق 15 ميزانية.

الاخوة الأفاضل، لقد انعكس أثر تقلبات أسعار النفط على تمويل الميزانية العامة للدولة للسنة المالية الثالثة على التوالي، وبلغ العجز الفعلي للسنة المالية 2014/2015 ما يقارب مليارين وسبعمئة مليون دينار.

وبسبب غياب الرؤية الاستراتيجية لإدارة المالية للدولة، فقد ارتبطت الزيادة في مصروفات الميزانية ارتباطا واضحا بزيادة أسعار النفط خلال السنوات الـ 15 الماضية، وأن ما تحقق في سنين الوفرة المالية السابقة من فوائض محولة للاحتياطي العام والبالغة 50 مليار دينار ستستنفذ خلال السنوات الخمس القادمة كحد أقصى في حال استمرار نفس السياسة المالية مع ثبات المعطيات الاقتصادية الحالية.

ورغم تغيير سعر تقدير برمبل النفط في ميزانية السنة المالية 2016/2017 من 25 دولارا إلى 35 دولارا بسبب تعافي أسعار النفط بصورة نسبية مؤخرا إلا أن العجز سيظل موجودا طالما كانت أسعار النفط أقل من نقطة التعادل في الميزانية والمقدرة بـ 65 إلى 70 دولارا.

يؤدي الاقتراض الي التأثير على سيولة القطاع المصرفي محليا مما يهدد قدرته على توفير التمويل اللازم للقطاع الخاص أو رفع الدين العام الي المستويات حرجة.

وبناء على ذلك عملت وزارة المالية على اعداد استراتيجية للدين العام للسنوات الخمس القادمة تسمح بتوفير الاحتياجات التمويلية اللازمة، علما بان حجم الصادرات المحملة لغرض تمويل العجز قد بلغ 750 مليون دينار واصبح بذلك اجمالي رصيد ادوات الدين العام لأغراض السياسة النقدية وأغراض تمويل العجز حتى 2016/6/29 نحو 2337 مليون دينار.

الاخوة الأفاضل لقد تم اعداد ميزانية السنة المالية 2016/2017 في ظل توجيهات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، حفظه الله وراعاه، بضرورة مراعاة الأوضاع الاقتصادية التي تفرض علينا اتخاذ إجراءات احترازية

ووضع برامج تهدف الي ترشيد الانفاق وخفض بنود مصروفات الميزانية العامة ومعالجة النقص في موارد الدولة مع الحفاظ على الحياة الكريمة للمواطنين، وعدم المساس بمصطلباتهم العيشية الاساسية، وتنفيذ هذه التوجيهات السامية، وعبر الشروع في تفعيل جانب من حزمة الاجراءات التي تضمنتها وثيقة الاصلاح المالي والاقتصادي قامت وزارة المالية بوضع سقف للادفاق في مشروع ميزانية السنة المالية 2016/2017 يقل عن اعتمادات السنة المالية المتقضية، ويبي احتياطات الجهات الحكومية لتوفير كل الخدمات العامة، مع التركيز على تطوير خدمات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والأمنية.

وقد قدرت جملة ايرادات الميزانية العامة للسنة المالية 2016/2017 بنحو 10,4 مليارات دينار، منها 8,8 مليارات دينار ايرادات نظفية مقدرة على اساس 35 دولارا برمبل النفط ونحو 1,6 مليار دينار ايرادات غير نظفية بينما قدرت المصروفات بحوالي 18,9 مليار دينار، وقدر استقطاب احتياطي الاجيال القادمة بنحو 1,05 مليار دينار، وفقا لهذه التقديرات يتوقع ان يصل العجز الي نحو 9,9 مليارات دينار.

وتماشيا مع عمليات استراتيجة الدين العام التي اشرت اليها سيتم تمويل هذا العجز في السنة المالية 2016/2017 على النحو التالي: ● اقتراض نحو مليارين دينار من السوق المحلية باستخدام ادوات الدين العام.

● اقتراض ما يعادل نحو 3 مليارات دينار بالدولار بسندات بين وصكوك في الاسواق العالمية.

● تخفيض الفرق بين العجز المحقق وحجم الاقتراض المشار اليه من الاحتياطي العام للدولة. ولقد استندت الأوضاع الراهنة انشاء وحدة خاصة لإدارة الدين العام بوزارة المالية، تتولى رسم استراتيجيات الاقتراض المناسبة وتقييم المخاطر المصاحبة لخيارات الاقتراض المختلفة، كما تتولى الاشراف على عمليات الاقتراض بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار وبنك الكويت المركزي.

الاخوة الأفاضل، في الختام ننتقل الي تحقيق الاهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الواردة في مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2016/2017 والمستمدة من التوجيهات السامية لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، حفظه الله وراعاه، بهدف توفير العيش الكريم للمواطن الكويتي، كما ننتقل الي تعاون كافة الاطراف في تحقيق مستهدفات وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي في



الشيخ صباح الخالد والشيخ سلمان الحمود ويعقوب الصانع ود.عبدالرحمن الجبران وم.احمد الجسار وهند الصبيح وأنس الصالح

لنات السنة والبالغ نحو 8.2 مليارات دينار باقتراض متوسط سعر للنفط قدره 45 دولارا، بينما كان متوسط سعر بيع البرميل أقل من 42 دولارا، ويعود هذا الانخفاض في مقدار العجز الفعلي الي عدة عوامل من بينها زيادة كمية مبيعات النفط العالمية واستقرار الأسعار العالمية، ويفرض تختمية ضبط الادفاق العام، ويؤكد الحاجة الملحة لتتبع مصادر الإيرادات العامة، والعمل على إعادة هيكلة اقتصادنا الوطني، وتبنيته بمنه مناسبة لتسهيل اعمال القطاع الخاص الوطني ومنح مناخ جاذب للاستثمار الاجنبي المباشر، بما يساهم في خلق وظائف جديدة للكويتيين الداخلين في سوق العمل، ولاشك ان تحقيق ذلك مرهون بتعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية من اجل استيفاء العديد من المتطلبات التشريعية الاساسية من اجل ذلك اقر مجلس الوزراء وثيقة للاجراءات الداعمة للاصلاح المالي والاقتصادي في الاجل المتوسط، استهدفت اصلاح اوضاع الميزانية العامة، وإعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد، وزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتعزيز مشاركة المواطنين في تملك المشروعات العامة، واصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية ورفع كفاءة الإدارة العامة والإدارة المالية من خلال الاداري والمؤسسي وقد بدأت الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ذات الصلة بتنفيذ هذا البرنامج الذي نأمل ان يحقق مستهدفاته المرتقبة في الاجل القصير والمتوسط.

الاخوة الأفاضل، لقد اظهرت النتائج الأولية للحساب الختامية للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية 2015/2016 تحقيق عجز مقداره نحو 5,5 مليارات دينار، وذلك مقارنة بالعجز المقرر في مشروع الميزانية

ياتي بيان وزير المالية عن الأوضاع الاقتصادية والمالية للسنة المالية 2016/2017 كما تعلمون في ظروف اقتصادية استثنائية، فعلى الرغم من متانة وقوة المركز المالي للبلاد حاليا، ونواجه اليوم تحديا خطيرا يهدد استدامة واستقرار المالية العامة، ويفرض تختمية ضبط الادفاق العام، ويؤكد الحاجة الملحة لتتبع مصادر الإيرادات العامة، والعمل على إعادة هيكلة اقتصادنا الوطني، وتبنيته بمنه مناسبة لتسهيل اعمال القطاع الخاص الوطني ومنح مناخ جاذب للاستثمار الاجنبي المباشر، بما يساهم في خلق وظائف جديدة للكويتيين الداخلين في سوق العمل، ولاشك ان تحقيق ذلك مرهون بتعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية من اجل استيفاء العديد من المتطلبات التشريعية الاساسية من اجل ذلك اقر مجلس الوزراء وثيقة للاجراءات الداعمة للاصلاح المالي والاقتصادي في الاجل المتوسط، استهدفت اصلاح اوضاع الميزانية العامة، وإعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد، وزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتعزيز مشاركة المواطنين في تملك المشروعات العامة، واصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية ورفع كفاءة الإدارة العامة والإدارة المالية من خلال الاداري والمؤسسي وقد بدأت الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ذات الصلة بتنفيذ هذا البرنامج الذي نأمل ان يحقق مستهدفاته المرتقبة في الاجل القصير والمتوسط.

الاخوة الأفاضل، لقد اظهرت النتائج الأولية للحساب الختامية للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية 2015/2016 تحقيق عجز مقداره نحو 5,5 مليارات دينار، وذلك مقارنة بالعجز المقرر في مشروع الميزانية

الهاجس الامني مهم وله انعكاسات اقتصادية واجتماعية وتطبيق القانون امر مهم. دخليل ابل: منذ ان بدأنا المجلس وهناك مأكينة اعلامية تهاجم هذا المجلس، ولكننا في المجلس وعملنا جهدا يتحمل في اللجان وعملنا واحدا هي لجنة حماية المال العام، ونحن نقف في اللجنة ونوافق على طلبها.

● وزير الاشغال العامة د.علي العمير: نحن نوافق على الرسالة وما ورد في هذه الرسالة نحن موافقون عليه وكل ما ورد من ملاحظات فقد تم الرد عليها في جلسات اخرى. وافق المجلس على الرسالة الأولى.

● خليل الصالح: تصريح وزير الصحة بان يكون مستشفى جابر للكويتيين هذا خبر فرح ونشد على يد الوزير ونشكر وزير التربية على منحه الدراسة لابتداء البديون وان كنت اتمنى ان يمتد القرار لمن هو حاصل على اخصاء 1965. موضوع الزراعة هو ملف شائك بسبب التراخي الموجود وعدم اتخاذ اجراءات حازمة.

● جمال العمر: خطاب صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد، واف وشاف ويجب ان يكون رسالة للجميع مجلسا وحكومة، ورسالة للتجسرات القادمة من بريطانيا واميركا من هجمات ارهابية فنحن احوج ما نكون الي الوحدة الوطنية وتطبيق اجراءات امنية ونشطة باجراءات وزير الدفاع والداخلية لكن التهديد اكبر من القدرات وخاصة في مطار الكويت فهو مع الاسف هدف للارهابيين، خاصة ان الاجراءات مازالت لا ترقى الي الشروط الامنية، يجب الان بعد عن هذا الواقع السياسي والامني في العالم، ونخشى ان نتكرر هذه المأساة التي وقعت في مسجد الصادق.

اصبح عملا دائما ومستمرنا وما يدل على انه مكان به شبهات كثيرة وتلاعب، ولكن من الواضح ان هناك مشكلة في هذا المكان ونثق في لجنة التحقيق فوجب ان تكون اكثر جدية وتحقيق النتائج لتسكير موضوع هيئة الزراعة.

● د.عبدالله الطريجي: بالنسبة لتكليف المجلس للجنة بشأن حصول البعض على حيازات زراعية بفضل رخص تجارية مزورة وبعد عرض المستندات اتضح اننا نحتاج وقتا والمجلس منحنا وقتا لي بداية دور الانعقاد، لكن هناك امور اخرى لائنا نتعامل مع محترفين في التلاعب والحصول على الحيازات، واتضح ان الرخص قد ترسعت من 18 الى 50 رخصة تجارية، وناقشنا ان لجنة الحيازات وتوزيع القسائم من اهم اللجان في هيئة الزراعة والذين من اعضاء اللجنة هم شركاء في استخراج الرخص من شخص ثالث، فهناك شبهات حول اللجنة وطريقة توزيعها، وهناك قيادات حصلوا على قسائم زراعية وجواخير، فهل يحق للمسؤولين في هيئة الزراعة الحصول على قسائم زراعية؟

لذلك، نحن في اللجنة طلبنا من المجلس الموافقة على زيادة التكليف بالتحقيق في هذه الرخص سواء كانت زراعية او جواخير وكيفية الحصول عليها.

هذه الرخص التجارية بدأ عقود تاسيس ونطلب منكم عدم اجراء اي تنازل او تحويل للقسائم او الرخص محل التحقيق، فالبعض تنازل عن عقد التأسيس، وننتهي من الوزراء التعاون مع اللجنة وعدم الموافقة على هذا العبث الموجود في هيئة الزراعة.

المسؤولون في لجنة الحيازات اتمنى ان يكون للوزير موقف للتعامل مع هذه اللجنة. ● عبدالله التميمي: بخصوص رسالة الحيازات فهذا المجلس ناقش كثيرا موضوع الحيازات الزراعية، لكن مع احترامي للوزير ان هذا القطاع فاسد جدا وبه من الفساد ما يكفه، ووصل الامر الي التزوير في الاوراق الرسمية، 18 شركة حصلت على حيازات زراعية، ويجب ان نتقف كل الاجراءات كما وصلت في رسالة رئيس اللجنة لجن الانشاء من التحقيق. وضعنا من القوانين والضوابط ما يكفي للحد من عمليات الفساد المستشري في هذا القطاع ولم نقصر في التشريع والرقابة. ● عادل الخرافي: توزيع المزارع والجواخير اخذ منا الوقت الكثير

هذا وكان مجلس الأمة قد وافق في جلسته العادية اسن على طلب رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية النائب مبارك الحريص بإعادة تقرير اللجنة المرحج بصفة الاستعجال عن مشروع القانون والاقتراحات بقوانين والتعديل المقدم على المشروع في شأن تنظيم القضاء الي اللجنة لمزيد من الدراسة على ان تقدم اللجنة تقريرا ما بيده الشأن في بداية دور الانعقاد المقبل، واتر المجلس الحساب الختامي وربط ميزانيات الوزارات والجهات الحكومية بنتيجة تصويت واحد مع المشاريع بقوانين باعتماد الحساب الختامي وربط ميزانية الهيئة العامة لمكافحة الفساد والمشروع بقانون تعديل الاعتمادات فيما بين ابواب ميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية 2015/2016 وذلك بموافقة 47 عضوا وعدم موافقة 51 عضوا.

كما وافق المجلس على رفع الحصانة النيابية عن النائب د.عبد الحميد دشني في قضيتين تتعلقان بجنايات امن الدولة. ووافق المجلس على مشروع القانون بشأن تعديل الاعتمادات فيما بين ابواب ميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية 2015/2016 ووافقا لتقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي لتعزيز الاعتمادات المالية لميزانية كل من الوزارات التالية الصحة، التربية، الداخلية، العمل للسنة المالية 2015/2016 بمبلغ 175 مليونا و666 مليار دينار فقط لا غير نقلا من الوفورات المالية المتحققة في الباب الخاص بميزانية وزارة المالية الحسابات العامة مما سينتج عليه تعديل اعتمادات ابواب مصروفات ميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية 2015/2016.

والمجلس منحنا وقتا لي بداية دور الانعقاد، لكن هناك امور اخرى لائنا نتعامل مع محترفين في التلاعب والحصول على الحيازات، واتضح ان الرخص قد ترسعت من 18 الى 50 رخصة تجارية، وناقشنا ان لجنة الحيازات وتوزيع القسائم من اهم اللجان في هيئة الزراعة والذين من اعضاء اللجنة هم شركاء في استخراج الرخص من شخص ثالث، فهناك شبهات حول اللجنة وطريقة توزيعها، وهناك قيادات حصلوا على قسائم زراعية وجواخير، فهل يحق للمسؤولين في هيئة الزراعة الحصول على قسائم زراعية؟

لذلك، نحن في اللجنة طلبنا من المجلس الموافقة على زيادة التكليف بالتحقيق في هذه الرخص سواء كانت زراعية او جواخير وكيفية الحصول عليها.

هذه الرخص التجارية بدأ عقود تاسيس ونطلب منكم عدم اجراء اي تنازل او تحويل للقسائم او الرخص محل التحقيق، فالبعض تنازل عن عقد التأسيس، وننتهي من الوزراء التعاون مع اللجنة وعدم الموافقة على هذا العبث الموجود في هيئة الزراعة.

المسؤولون في لجنة الحيازات اتمنى ان يكون للوزير موقف للتعامل مع هذه اللجنة. ● عبدالله التميمي: بخصوص رسالة الحيازات فهذا المجلس ناقش كثيرا موضوع الحيازات الزراعية، لكن مع احترامي للوزير ان هذا القطاع فاسد جدا وبه من الفساد ما يكفه، ووصل الامر الي التزوير في الاوراق الرسمية، 18 شركة حصلت على حيازات زراعية، ويجب ان نتقف كل الاجراءات كما وصلت في رسالة رئيس اللجنة لجن الانشاء من التحقيق. وضعنا من القوانين والضوابط ما يكفي للحد من عمليات الفساد المستشري في هذا القطاع ولم نقصر في التشريع والرقابة. ● عادل الخرافي: توزيع المزارع والجواخير اخذ منا الوقت الكثير

بند الرسائل الواردة

انتقل المجلس الى مناقشة بند الرسائل الواردة، وجاءت كالتالي: -رسالة من رئيس لجنة حماية الاموال العامة يطلب فيها مخاطبة الوزراء المعنيين بوقف اي اجراءات بخصوص تحويل القسائم الزراعية محل التحقيق و التنازل عنها. -رسالة من رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد يطلب فيها الموافقة على تكليف اللجنة بالتحقيق مع الملاحق الثقافية في كل من المملكة المتحدة البريطانية والولايات المتحدة الاميركية في بعض الموضوعات المتعلقة بطلبة البعثات الدراسية في هاتين الدولتين (تم سحبها). - تقرير الامانة العامة عن اجتماعات لجان المجلس الدائمة والمؤقتة خلال الفترة من 1 ابريل



أنس الصالح يلقي بيانه المالي



عدنان عبد الصمد متحدنا





الرئيس مرزوق الغانم مع الشيخ خالد الجراح



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ونائبه مبارك الخرينج ود.أحمد مطيع وفيصل الكندري وأحمد القضيبني وعلي الخميس على المنصة وتبدو الأمانة العامة



م.عادل الخرفاني يتحدث

# المجلس يعيد قانون تنظيم القضاء إلى «التشريعية» ليناقدش في الدور المقبل

موافقة. ● صالح عاشور: يجب أن نتقدم خطوة إلى الأمام في الديموقراطية بالنسبة لحبس أصحاب قضايا الرأي ويجب أن يظل القانون كما هو خصوصا أن القانون منذ 2012 هو الآن 5 سنوات واستقر الوضع عليه.

● مبارك الخرينج: نشكر وزير الداخلية والرجال الواسل من الدفاع والحرس للدفاع عن الوطن ونشكر رجال الداخلية على الدفاع عن الوطن، لماذا لا يتم نشر صور او أسماء من اتهموا في خلية العبدلي ولا نعلم أسماءهم ولا صورهم هذه قضية أمن دولة وقلب نظام حكم.

● وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد: الحكومة اتبعت عن موضوع تقليص الحبس الاحتياطي في 2012.

● وزير العدل يعقوب الصانع: هذا الموضوع يخص جهات التحقيق لا الداخلية ولا العدل وجرى التصويت نداء باسم على المداولة الأولى وكانت النتيجة: الموافقة 40، عدم موافقة 10، الحضور 50.

● وزير العدل يعقوب الصانع: هذا الموضوع يخص جهات التحقيق لا الداخلية ولا العدل وجرى التصويت نداء باسم على المداولة الأولى وكانت النتيجة: الموافقة 39، عدم موافقة 10، الحضور 49.

● موافقة وبحال مشروع القانون إلى الحكومة. لجنة الأولويات

انتقل المجلس إلى مناقشة تقارير لجنة الأولويات عن أموال التعويضات ومتابعة تنفيذ اللجنة للقوانين الصادرة وإصدار لوائحها التنفيذية ومتابعة برامج عمل الحكومة، وقرر المجلس إحالتها إلى الحكومة.

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة الختامية أمس الساعة الخامسة لإربع مساءً، وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحاضرين والمغتربين والغائبين بدون إذن أو إخطار.

تقارير الجبان ● الرئيس مرزوق الغانم: هل يوافق المجلس على تخييب التقارير في المضيق. «موافقة عامة»

تحية طيبة مباركة وبعاء إلى الله أن يثمننا جميعاً بعنايته وتوفيقه وان يتقبل منا ومنكم صالح الأعمال وأن يحفظ الكويت وقائد نؤمها سمو الأمير وسمو ولي العهد الأمين ولزيم من التقدم.

لقد حفل دور الانعقاد الحالي بتحقيق المزيد والمزيد من الامتيازات التشريعية التي تكرس المسيرة الديموقراطية والوفاء بها على الوجه الذي يرضي الله وبحقق تطلعات وباء وطننا الغالي.

اغتنم هذه الفرصة بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي لتوجيه الشكر على مشاعر الود والتفاهم والأخذ بالتقاليد البرلمانية الحقة، ونسوه بالتعاون والبناء والتجاوب المشكور للمجلس لترجمة التوجيهات السامية لصاحب السمو الأمير، حفظه الله ووعاء، والعمل بروح الفريق الواحد.

نكرر الشكر والتقدير لرئيس وأعضاء مجلس الأمة المحوق ولاعضاء الأمانة والحرس على الجهد المتميز لإنجاح أعمال المجلس، ونسوه بدور رجال الإعلام والصحافة على متابعة أعمال المجلس والحكومة بمهنية واعية، ونسال الله أن يجمعنا دور الانعقاد القادم على التفاهم لإقرار مزيد من تشريعات الإصلاح، واستتعال الجهود الدؤوبة ومعالجة الاختلالات في مختلف النواحي.

وتقدم لصاحب السمو الأمير ياسمي آيات التهاني والتبريكات بقرب حلول عيد الفطر المبارك وكل عام وأنتم بخير.

وتلا الأمين العام مرسوم فض دور الانعقاد العادي الرابع يقض من نهاية جلسة يوم الأحد 3 يوليو، 28 رمضان، وعلى رئيس الوزراء إبلاغ المرسوم مجلس الأمة وينشر في الجريدة الرسمية.

● الرئيس الغانم: ترفع الجلسة على أن تعود للانعقاد في أكتوبر المقبل.



سمو رئيس الوزراء ود.علي العبيدي وصالح عاشور وسلطان الغيصم

أحيلت للمحكمة وعد القضايا التي انتهت بالبراءة وأسباب البراءة. ● عبدالله العواني: المنطقة تمر بمخاطر وارهاب ونعتقد ان نعيد القانون كما كان وكنا ثقة في وزير الداخلية ومنتسبي وزارته.

● سعود الحريجي: التعديل منصف ويحقق الهدف المنشود، 4 أيام الجنائيات ويومان للجنح، نسال الله أن يديم نعمة الأمن على بلدنا وندعم وزير الداخلية للقيام بهذه الإمكانات وهذا الأمر من باب الثقة وليست غريبة على وزير الداخلية أن يقف على كل كبيرة وصغيرة.

● خليل عبدالله: نحن نتحدث عن حماية أمن بلد وهي فوق كل اعتبار، وأهم ركائز حماية البلد هو الدستور والأمن والأمير، الوزير الخالد نعم تعهد ولكن ان لم يكن هو في نفس المكان، يفترض ان تكون ثقتنا في الأجهزة الأمنية، كبيرة وصغيرة.

● وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد: بعض الرملاء له مخاوف من استخدام السلطة، فالسما لأمامكم هو وزير الداخلية ولم أقل محمد الخالد وهناك رجال أفضل ونثق في دستورنا ونظفنا ولوائحنا.

● جمال العمر: الكويت مستهدفة من المنظمات الارهابية بحكم الظروف التي نعيشها اليوم وعلى الوزير طلب إحصائيات حول القضايا وكذلك القضايا التي حفلت.

● صالح عاشور: التوافق النيابي الحكومي أدى إلى التعديلات التي حدثت في مجلس 2012 المبطل الأول وطلبت في سؤال برلماني عدد القضايا التي تسببت قصر المدة في إفلات المجرم من العقاب، وهذه الخطوة تعود بنا إلى الوراء ويجب ان نحمي حقوق الإنسان، فمن حق القاضي التأجيل وما في داعي لتمديد أو زيادة مدة الحبس.

وقدمت اقتراحا باستثناء أصحاب قضايا السراي من هذا القانون، حيث ان قضايا الرأي قضايا عامة.

● وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد: فوجئت بأن النائب صالح عاشور ان هناك توافقا، بل كان هناك أغلبية وهي كانت لاعبة على راحتها والحكومة لم تكن

الجنائيات والجنح واسويع للحبس الاحتياطي، وهذا يسبب ربكة في تثبيت عناصر الاتهام والنأيونية لدى النيابة العامة، وبذلك فلت كثير من المجرمين من العقاب لأن الجهات الأمنية لا تستطيع توفير كل الأدلة خلال 48 ساعة.

ورأينا ان المصلحة العليا ان تعود الجنائيات 4 أيام الحجز و3 أسابيع للحبس الاحتياطي.

● عبدالله المعيوف: القضايا الأمنية أصبحت في صراع مستمر وصراع سريع بين الأجهزة الأمنية والمجرمين نظراً للتطور السريع في التكنولوجيا ومدة اليومين لا تكفي للتحري والتحقيق في مثل هذه القضايا.

● عبدالله التميمي: عندما نتحدث عن إنجازات هذا المجلس فلا يخفى على الجميع العديد من القوانين المهمة التي أقرها المجلس، والقانون المنظور اليوم (أمس) يختصر بقضايا الجنائيات، التي تؤكد أهمية إقراره، ونحن نقفنا كبيرة في وزير الداخلية، خاصة ان هناك من يفجر في الخصومة.

● سلطان الغيصم: أنا أحد مقدمي الاقتراح بقانون، فمسة اليومين الخاصة بالحبس الاحتياطي وفق المعمول به الآن غير كافية في قضايا الجنائيات ولها انعكاسات سلبية خاصة في قضايا القتل.

وأطلب بالعودة إلى مدة الأربعة أيام وكلامي على تعديل القانون، بل الواقع العملي يؤكد ذلك، وأشكر وزير الداخلية على تعهده امام المجلس وإعلانه تحمل المسؤولية السياسية بشأن تطبيق هذا القانون في التطبيق الصحيح.

● محمد طنا: «داعش» منتشر في الكويت بشكل غير طبيعي، وتمنى على الأخ وزير الداخلية اتخاذ الحيلة والحذر، وأطلب من رئيس حرس مجلس الأمة زيادة أمن المجلس وعدم فتح باب الدخول لكل من هب ودب وهي رسالة للمنعين.

● عبدالله الطريجي: أنا من النواب الذين صدقوا على تعديل القانون في المجلس المبطل الأول لكن قد تكون طرات بعض التغييرات.

● جهود وزارة الداخلية مقدرة لكن أتمنى أن تكون هناك متابعة للقضايا التي تحول إلى المحاكم والفرحة عندما يدان المتهم.

● مبارك الحريص (رئيس اللجنة): التحري والتحقيق يحتاجان وقتاً في آخر 5 سنوات من القضايا التي

عندما صدر القانون كان 4 أيام لكل

المجلس يوافق على وقف الإجراءات بخصوص تحويل القسام الزراعية محل التحقيق والتحقق من حصول مسؤولين على حيازات.

● الموافقة على ميزانية هيئة مكافحة الفساد. ● إقرار الميزانية العامة للدولة. ● المجلس يرفع الحصانة عن النائب د.عبدالحاميد دشتي في طلبين.

● رفض تقديم بند تقارير اللجنة التعليمية ما حدا بالرويعي تقديم استقالته. ● سحب رسالة «التعليمية» بشأن طلبها التحقيق في مشاكل الطلبة المتبعثين إلى اميركا وبريطانيا وجهات أخرى.

● إسقاط المشروع الحكومي بشأن فتح اعتماد اضافي في الميزانية بمبلغ 55 مليون دينار لصرف مزاي للضحايا. ● المجلس يوافق على مشروع قانون بشأن تعديل أبواب الميزانية العام 2016/2015 بمبلغ 175 مليوناً.

● إحالة تقارير لجنة الأولويات إلى الحكومة بالتوصيات.

القضاء الأعلى إلا اذا كانت هناك عقدة اسمها عقدة يعقوب مثلما هناك عقدة أوديب أو عقدة التكرار.

● سعدون حماد: لأهمية قانون تنظيم القضاء التقرير وصل في تاريخ 1 يوليو والتقارير صفحات كثيرة ولم نقرأه ونحن مع التأجيل.

● فيصل الكندري: هذا القانون بين ايدينا هو قانون غير عادي وهو علامة فارقة في تاريخ القضاء الكويتي، ونشكر أعضاء اللجنة التشريعية، وهناك اختلاف بين النيابة العامة ومجلس القضاء.

● محمد طنا: الخلاف بين القضاء أنفسهم وأصحاب المناصب في مجلس القضاء الأعلى لذلك يجب أن نستأنس برأي القضاة أنفسهم وأصحاب هذه المناصب.

● ويوافق المجلس على إعادة التقرير إلى اللجنة ويناقدش في أولى جلسات دور الانعقاد التالي (موافقة عامة).

تعديل قانون الإجراءات والمحاکمات الجزائية

انتقل المجلس إلى مناقشة تقرير اللجنة التشريعية بتعديل قانون الإجراءات والمحاکمات الجزائية.

● وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد: ونحن في نهاية شهر رمضان المبارك ننتهز هذه الفرصة لتهنئة صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد والشعب الكويتي بممثلة



راكان النصف ود.منصور الظفيري ود.بدر العيسى خلال الجلسة

المجلس يوافق على وقف الإجراءات بخصوص تحويل القسام الزراعية محل التحقيق والتحقق من حصول مسؤولين على حيازات.

● الموافقة على ميزانية هيئة مكافحة الفساد. ● إقرار الميزانية العامة للدولة. ● المجلس يرفع الحصانة عن النائب د.عبدالحاميد دشتي في طلبين.

● رفض تقديم بند تقارير اللجنة التعليمية ما حدا بالرويعي تقديم استقالته. ● سحب رسالة «التعليمية» بشأن طلبها التحقيق في مشاكل الطلبة المتبعثين إلى اميركا وبريطانيا وجهات أخرى.

● إسقاط المشروع الحكومي بشأن فتح اعتماد اضافي في الميزانية بمبلغ 55 مليون دينار لصرف مزاي للضحايا. ● المجلس يوافق على مشروع قانون بشأن تعديل أبواب الميزانية العام 2016/2015 بمبلغ 175 مليوناً.

● إحالة تقارير لجنة الأولويات إلى الحكومة بالتوصيات.

القضاء الأعلى إلا اذا كانت هناك عقدة اسمها عقدة يعقوب مثلما هناك عقدة أوديب أو عقدة التكرار.

● سعدون حماد: لأهمية قانون تنظيم القضاء التقرير وصل في تاريخ 1 يوليو والتقارير صفحات كثيرة ولم نقرأه ونحن مع التأجيل.

● فيصل الكندري: هذا القانون بين ايدينا هو قانون غير عادي وهو علامة فارقة في تاريخ القضاء الكويتي، ونشكر أعضاء اللجنة التشريعية، وهناك اختلاف بين النيابة العامة ومجلس القضاء.

● محمد طنا: الخلاف بين القضاء أنفسهم وأصحاب المناصب في مجلس القضاء الأعلى لذلك يجب أن نستأنس برأي القضاة أنفسهم وأصحاب هذه المناصب.

● ويوافق المجلس على إعادة التقرير إلى اللجنة ويناقدش في أولى جلسات دور الانعقاد التالي (موافقة عامة).

تعديل قانون الإجراءات والمحاکمات الجزائية

انتقل المجلس إلى مناقشة تقرير اللجنة التشريعية بتعديل قانون الإجراءات والمحاکمات الجزائية.

● وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد: ونحن في نهاية شهر رمضان المبارك ننتهز هذه الفرصة لتهنئة صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد والشعب الكويتي بممثلة

المجلس يوافق على وقف الإجراءات بخصوص تحويل القسام الزراعية محل التحقيق والتحقق من حصول مسؤولين على حيازات.

● الموافقة على ميزانية هيئة مكافحة الفساد. ● إقرار الميزانية العامة للدولة. ● المجلس يرفع الحصانة عن النائب د.عبدالحاميد دشتي في طلبين.

● رفض تقديم بند تقارير اللجنة التعليمية ما حدا بالرويعي تقديم استقالته. ● سحب رسالة «التعليمية» بشأن طلبها التحقيق في مشاكل الطلبة المتبعثين إلى اميركا وبريطانيا وجهات أخرى.

● إسقاط المشروع الحكومي بشأن فتح اعتماد اضافي في الميزانية بمبلغ 55 مليون دينار لصرف مزاي للضحايا. ● المجلس يوافق على مشروع قانون بشأن تعديل أبواب الميزانية العام 2016/2015 بمبلغ 175 مليوناً.

● إحالة تقارير لجنة الأولويات إلى الحكومة بالتوصيات.

القضاء الأعلى إلا اذا كانت هناك عقدة اسمها عقدة يعقوب مثلما هناك عقدة أوديب أو عقدة التكرار.

● سعدون حماد: لأهمية قانون تنظيم القضاء التقرير وصل في تاريخ 1 يوليو والتقارير صفحات كثيرة ولم نقرأه ونحن مع التأجيل.

● فيصل الكندري: هذا القانون بين ايدينا هو قانون غير عادي وهو علامة فارقة في تاريخ القضاء الكويتي، ونشكر أعضاء اللجنة التشريعية، وهناك اختلاف بين النيابة العامة ومجلس القضاء.

● محمد طنا: الخلاف بين القضاء أنفسهم وأصحاب المناصب في مجلس القضاء الأعلى لذلك يجب أن نستأنس برأي القضاة أنفسهم وأصحاب هذه المناصب.

● ويوافق المجلس على إعادة التقرير إلى اللجنة ويناقدش في أولى جلسات دور الانعقاد التالي (موافقة عامة).

تعديل قانون الإجراءات والمحاکمات الجزائية

انتقل المجلس إلى مناقشة تقرير اللجنة التشريعية بتعديل قانون الإجراءات والمحاکمات الجزائية.

● وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد: ونحن في نهاية شهر رمضان المبارك ننتهز هذه الفرصة لتهنئة صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد والشعب الكويتي بممثلة

المجلس يوافق على وقف الإجراءات بخصوص تحويل القسام الزراعية محل التحقيق والتحقق من حصول مسؤولين على حيازات.

● الموافقة على ميزانية هيئة مكافحة الفساد. ● إقرار الميزانية العامة للدولة. ● المجلس يرفع الحصانة عن النائب د.عبدالحاميد دشتي في طلبين.

● رفض تقديم بند تقارير اللجنة التعليمية ما حدا بالرويعي تقديم استقالته. ● سحب رسالة «التعليمية» بشأن طلبها التحقيق في مشاكل الطلبة المتبعثين إلى اميركا وبريطانيا وجهات أخرى.

● إسقاط المشروع الحكومي بشأن فتح اعتماد اضافي في الميزانية بمبلغ 55 مليون دينار لصرف مزاي للضحايا. ● المجلس يوافق على مشروع قانون بشأن تعديل أبواب الميزانية العام 2016/2015 بمبلغ 175 مليوناً.

● إحالة تقارير لجنة الأولويات إلى الحكومة بالتوصيات.

القضاء الأعلى إلا اذا كانت هناك عقدة اسمها عقدة يعقوب مثلما هناك عقدة أوديب أو عقدة التكرار.

● سعدون حماد: لأهمية قانون تنظيم القضاء التقرير وصل في تاريخ 1 يوليو والتقارير صفحات كثيرة ولم نقرأه ونحن مع التأجيل.

● فيصل الكندري: هذا القانون بين ايدينا هو قانون غير عادي وهو علامة فارقة في تاريخ القضاء الكويتي، ونشكر أعضاء اللجنة التشريعية، وهناك اختلاف بين النيابة العامة ومجلس القضاء.

● محمد طنا: الخلاف بين القضاء أنفسهم وأصحاب المناصب في مجلس القضاء الأعلى لذلك يجب أن نستأنس برأي القضاة أنفسهم وأصحاب هذه المناصب.

● ويوافق المجلس على إعادة التقرير إلى اللجنة ويناقدش في أولى جلسات دور الانعقاد التالي (موافقة عامة).

تعديل قانون الإجراءات والمحاکمات الجزائية

انتقل المجلس إلى مناقشة تقرير اللجنة التشريعية بتعديل قانون الإجراءات والمحاکمات الجزائية.

● وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد: ونحن في نهاية شهر رمضان المبارك ننتهز هذه الفرصة لتهنئة صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد والشعب الكويتي بممثلة

806 آلاف. ● الموافقة على التقارير. ● جرد إلى المجلس قبل قليل رسالة من سمو الأمير وولي العهد يهنتان المجلس بحلول العيد ولم يتسن للمجلس تلاوتهما.

● جرد تلاهما الأمين العام وفيما يلي نضمها: ● عبدالله التميمي: لا يسعنا إلا أن نقول ان الرسائلين عزيزتان على قلوبنا ونرفع أيدنا بالنداء ان يمد في عمريهما وأن يحفظ الله الكويت.

● الرئيس مرزوق الغانم: نشكر صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد على هاتين الرسالتين. ● وزير المالية انس الصالح: نشكر المجلس على إقرار المجلس المؤخر لميزانية الدولة ونشعر بالاعتزاز بأنه على لسان ديوان المحاسبة يقول ان الحكومة تلاقت نصف الملاحظات وسوسف نقوم بتلاقي كل الملاحظات التي تردنا من لجنة الميزانيات والديوان ولجنة حماية المال العام.

● الرئيس مرزوق الغانم: نشكر صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد على هاتين الرسالتين. ● وزير المالية انس الصالح: نشكر المجلس على إقرار المجلس المؤخر لميزانية الدولة ونشعر بالاعتزاز بأنه على لسان ديوان المحاسبة يقول ان الحكومة تلاقت نصف الملاحظات وسوسف نقوم بتلاقي كل الملاحظات التي تردنا من لجنة الميزانيات والديوان ولجنة حماية المال العام.

● الرئيس مرزوق الغانم: نشكر صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد على هاتين الرسالتين. ● وزير المالية انس الصالح: نشكر المجلس على إقرار المجلس المؤخر لميزانية الدولة ونشعر بالاعتزاز بأنه على لسان ديوان المحاسبة يقول ان الحكومة تلاقت نصف الملاحظات وسوسف نقوم بتلاقي كل الملاحظات التي تردنا من لجنة الميزانيات والديوان ولجنة حماية المال العام.

● الرئيس مرزوق الغانم: نشكر صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد على هاتين الرسالتين. ● وزير المالية انس الصالح: نشكر المجلس على إقرار المجلس المؤخر لميزانية الدولة ونشعر بالاعتزاز بأنه على لسان ديوان المحاسبة يقول ان الحكومة تلاقت نصف الملاحظات وسوسف نقوم بتلاقي كل الملاحظات التي تردنا من لجنة الميزانيات والديوان ولجنة حماية المال العام.

● الرئيس مرزوق الغانم: نشكر صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد على هاتين الرسالتين. ● وزير المالية انس الصالح: نشكر المجلس على إقرار المجلس المؤخر لميزانية الدولة ونشعر بالاعتزاز بأنه على لسان ديوان المحاسبة يقول ان الحكومة تلاقت نصف الملاحظات وسوسف نقوم بتلاقي كل الملاحظات التي تردنا من لجنة الميزانيات والديوان ولجنة حماية المال العام.

● الرئيس مرزوق الغانم: نشكر صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد على هاتين الرسالتين. ● وزير المالية انس الصالح: نشكر المجلس على إقرار المجلس المؤخر لميزانية الدولة ونشعر بالاعتزاز بأنه على لسان ديوان المحاسبة يقول ان الحكومة تلاقت نصف الملاحظات وسوسف نقوم بتلاقي كل الملاحظات التي تردنا من لجنة الميزانيات والديوان ولجنة حماية المال العام.

● الرئيس مرزوق الغانم: نشكر صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد على هاتين الرسالتين. ● وزير المالية انس الصالح: نشكر المجلس على إقرار المجلس المؤخر لميزانية الدولة ونشعر بالاعتزاز بأنه على لسان ديوان المحاسبة يقول ان الحكومة تلاقت نصف الملاحظات وسوسف نقوم بتلاقي كل الملاحظات التي تردنا من لجنة الميزانيات والديوان ولجنة حماية المال العام.

● الرئيس مرزوق الغانم: نشكر صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد على هاتين الرسالتين. ● وزير المالية انس الصالح: نشكر المجلس على إقرار المجلس المؤخر لميزانية الدولة ونشعر بالاعتزاز بأنه على لسان ديوان المحاسبة يقول ان الحكومة تلاقت نصف الملاحظات وسوسف نقوم بتلاقي كل الملاحظات التي تردنا من لجنة الميزانيات والديوان ولجنة حماية المال العام.

● الرئيس مرزوق الغانم: نشكر صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد على هاتين الرسالتين. ● وزير المالية انس الصالح: نشكر المجلس على إقرار المجلس المؤخر لميزانية الدولة ونشعر بالاعتزاز بأنه على لسان ديوان المحاسبة يقول ان الحكومة تلاقت نصف الملاحظات وسوسف نقوم بتلاقي كل الملاحظات التي تردنا من لجنة الميزانيات والديوان ولجنة حماية المال العام.

● الرئيس مرزوق الغانم: نشكر صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد على هاتين الرسالتين. ● وزير المالية انس الصالح: نشكر المجلس على إقرار المجلس المؤخر لميزانية الدولة ونشعر بالاعتزاز بأنه على لسان ديوان المحاسبة يقول ان الحكومة تلاقت نصف الملاحظات وسوسف نقوم بتلاقي كل الملاحظات التي تردنا من لجنة الميزانيات والديوان ولجنة حماية المال العام.

● الرئيس مرزوق الغانم: نشكر صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد على هاتين الرسالتين. ● وزير المالية انس الصالح: نشكر المجلس على إقرار المجلس المؤخر لميزانية الدولة ونشعر بالاعتزاز بأنه على لسان ديوان المحاسبة يقول ان الحكومة تلاقت نصف الملاحظات وسوسف نقوم بتلاقي كل الملاحظات التي تردنا من لجنة الميزانيات والديوان ولجنة حماية المال العام.

● الرئيس مرزوق الغانم: نشكر صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد على هاتين الرسالتين. ● وزير المالية انس الصالح: نشكر المجلس على إقرار المجلس المؤخر لميزانية الدولة ونشعر بالاعتزاز بأنه على لسان ديوان المحاسبة يقول ان الحكومة تلاقت نصف الملاحظات وسوسف نقوم بتلاقي كل الملاحظات التي تردنا من لجنة الميزانيات والديوان ولجنة حماية المال العام.

● الرئيس مرزوق الغانم: نشكر صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد على هاتين الرسالتين. ● وزير المالية انس الصالح: نشكر المجلس على إقرار المجلس المؤخر لميزانية الدولة ونشعر بالاعتزاز بأنه على لسان ديوان المحاسبة يقول ان الحكومة تلاقت نصف الملاحظات وسوسف نقوم بتلاقي كل الملاحظات التي تردنا من لجنة الميزانيات والديوان ولجنة حماية المال العام.

● الرئيس مرزوق الغانم: نشكر صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد على هاتين الرسالتين. ● وزير المالية انس الصالح: نشكر المجلس على إقرار المجلس المؤخر لميزانية الدولة ونشعر بالاعتزاز بأنه على لسان ديوان المحاسبة يقول ان الحكومة تلاقت نصف الملاحظات وسوسف نقوم بتلاقي كل الملاحظات التي تردنا من لجنة الميزانيات والديوان ولجنة حماية المال العام.

● الرئيس مرزوق الغانم: نشكر صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد على هاتين الرسالتين. ● وزير المالية انس الصالح: نشكر المجلس على إقرار المجلس المؤخر لميزانية الدولة ونشعر بالاعتزاز بأنه على لسان ديوان المحاسبة يقول ان الحكومة تلاقت نصف الملاحظات وسوسف نقوم بتلاقي كل الملاحظات التي تردنا من لجنة الميزانيات والديوان ولجنة حماية المال العام.

● الرئيس مرزوق الغانم: نشكر صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد على هاتين الرسالتين. ● وزير المالية انس الصالح: نشكر المجلس على إقرار المجلس المؤخر لميزانية الدولة ونشعر بالاعتزاز بأنه على لسان ديوان المحاسبة يقول ان الحكومة تلاقت نصف الملاحظات وسوسف نقوم بتلاقي كل الملاحظات التي تردنا من لجنة الميزانيات والديوان ولجنة حماية المال العام.

● الرئيس مرزوق الغانم: نشكر صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد على هاتين الرسالتين. ● وزير المالية انس الصالح: نشكر المجلس على إقرار المجلس المؤخر لميزانية الدولة ونشعر بالاعتزاز بأنه على لسان ديوان المحاسبة يقول ان الحكومة تلاقت نصف الملاحظات وسوسف نقوم بتلاقي كل الملاحظات التي تردنا من لجنة الميزانيات والديوان ولجنة حماية المال العام.

● الرئيس مرزوق الغانم: نشكر صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد على هاتين الرسالتين. ● وزير المالية انس الصالح: نشكر المجلس على إقرار المجلس المؤخر لميزانية الدولة ونشعر بالاعتزاز بأنه على لسان ديوان المحاسبة يقول ان الحكومة تلاقت نصف الملاحظات وسوسف نقوم بتلاقي كل الملاحظات التي تردنا من لجنة الميزانيات والديوان ولجنة حماية المال العام.

● الرئيس مرزوق الغانم: نشكر صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد على هاتين الرسالتين. ● وزير المالية انس الصالح: نشكر المجلس على إقرار المجلس المؤخر لميزانية الدولة ونشعر بالاعتزاز بأنه على لسان ديوان المحاسبة يقول ان الحكومة تلاقت نصف الملاحظات وسوسف نقوم بتلاقي كل الملاحظات التي تردنا من لجنة الميزانيات والديوان ولجنة حماية المال العام.

● الرئيس مرزوق الغانم: نشكر صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد على هاتين الرسالتين. ● وزير المالية انس الصالح: نشكر المجلس على إقرار المجلس المؤخر لميزانية الدولة ونشعر بالاعتزاز بأنه على لسان ديوان المحاسبة يقول ان الحكومة تلاقت نصف الملاحظات وسوسف نقوم بتلاقي كل الملاحظات التي تردنا من لجنة الميزانيات والديوان ولجنة حماية المال العام.

● الرئيس مرزوق الغانم: نشكر صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد على هاتين الرسالتين. ● وزير المالية انس الصالح: نشكر المجلس على إقرار المجلس المؤخر لميزانية الدولة ونشعر بالاعتزاز بأنه على لسان ديوان المحاسبة يقول ان الحكومة تلاقت نصف الملاحظات وسوسف نقوم بتلاقي كل الملاحظات التي تردنا من لجنة الميزانيات والديوان ولجنة حماية المال العام.

● الرئيس مرزوق الغانم: نشكر صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد على هاتين الرسالتين. ● وزير المالية انس الصالح: نشكر المجلس على إقرار المجلس المؤخر لميزانية الدولة ونشعر بالاعتزاز بأنه على لسان ديوان المحاسبة يقول ان الحكومة تلاقت نصف الملاحظات وسوسف نقوم بتلاقي كل الملاحظات التي تردنا من لجنة الميزانيات والديوان ولجنة حماية المال العام.

● الرئيس مرزوق الغانم: نشكر صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد على هاتين الرسالتين. ● وزير المالية انس الصالح: نشكر المجلس على إقرار المجلس المؤخر لميزانية الدولة ونشعر بالاعتزاز بأنه على لسان ديوان المحاسبة يقول ان الحكومة تلاقت نصف الملاحظات وسوسف نقوم بتلاقي كل الملاحظات التي تردنا من لجنة الميزانيات والديوان ولجنة حماية المال العام.

● الرئيس مرزوق الغانم: نشكر صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد على هاتين الرسالتين. ● وزير المالية انس الصالح: نشكر المجلس على إقرار المجلس المؤخر لميزانية الدولة ونشعر بالاعتزاز بأنه على لسان ديوان المحاسبة يقول ان الحكومة تلاقت نصف الملاحظات وسوسف نقوم بتلاقي كل الملاحظات التي تردنا من لجنة الميزانيات والديوان ولجنة حماية المال العام.

● الرئيس مرزوق الغانم: نشكر صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد على هاتين الرسالتين. ● وزير المالية انس الصالح: نشكر المجلس على إقرار المجلس المؤخر لميزانية الدولة ونشعر بالاعتزاز بأنه على لسان ديوان المحاسبة يقول ان الحكومة تلاقت نصف الملاحظات وسوسف نقوم بتلاقي كل الملاحظات التي تردنا من لجنة الميزانيات والديوان ولجنة حماية المال العام.



سيف العازمي وأحمد القضيبني وعسكر العنزي



عبدالله العوداني وعبدالله المعيوف ود.محمد الحويلة وطلال الجلال



جانب آخر من الجلسة



النواب خلال الندوة